دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

| | |
|---|---|
| العنوان: | التراث المعماري بالمغرب: الذاكرة المجالية ومظاهر التثمين |
| المصدر: | مجلة أبحاث ودراسات التنمية |
| الناشر: | جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - مخبر الدراسات والبحوث في التنمية الريفية |
| المؤلف الرئيسي: | دكارى، عبدالرحمان |
| المجلد/العدد: | ع1 |
| محكمة: | نعم |
| التاريخ الميلادي: | 2014 |
| الشهر: | ديسمبر |
| الصفحات: | 9 - 39 |
| رقم MD: | 1099138 |
| نوع المحتوى: | بحوث ومقالات |
| اللغة: | Arabic |
| قواعد المعلومات: | EcoLink |
| مواضيع: | التراث المعماري، الجماعات الترابية، الموارد البشرية، المجتمع المغربي، الموروث الثقافي |
| رابط: | http://search.mandumah.com/Record/1099138 |

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

# التراث المعماري بالمغرب:

# الذاكرة الجمالية ومظاهر التثمين

**أ.د. عبد الرحمان الدكاري**

جامعة القاضي عياض بمراكش – المغرب

مختبر الدراسات والأبحاث حول جبال الأطلس

المجال و التنمية المستدامة

dekabd@yahoo.fr

**الملخص:**

التراث بمفهومه العام هو نتاج الإبداعات المادية والمعنوية لمجتمع من المجتمعات، يتوارثه الخلف عن السلف،ويعكس تجاربهم القبلية ورغباتهم ومظاهر عيشهم وسلوكياتهم وحجم احتياجاتهم ونمط تفكيرهم، وبالتالي فهو تجسيد للإرث التاريخي للمجتمعات القبلية، ويعتبر أيضا الوسيلة الأساس التي تحدد مقومات الوجود الحضاري وإبراز الهوية، ومن هذا المنطلق فهو مرآة للماضي، ومورد يمكن النهل منه لمعرفة الحاضر.

والتراث المعماري القديم في شموليته هو ذاك التراث المادي الذي يكتسي قيمة ثقافية، وفنية، وإبداعية جمالية، أو وظيفية، ويعكس المرتكزات التي قامت عليها هذه الحضارات، وتصورات مجتمعاتها وفلسفتها في تدبير معيشها اليومي.

ويعتبر المغرب من المجالات التي كانت وما تزال نقطة التقاء وتلاقح العديد من الحضارات والأعراق التي ساهمت في إفراز تراث معماري متعدد ومتنوع، يجمع بين المباني الأثرية التراثية والمباني التاريخية، مما جعله حاليا في جل فضاءاته يشكل متحفا بشريا اثنوغرافيا حيا وتراثيا متميزا ومفتوحا في آن واحد.

حقيقة أن العديد من هذه المآثر استطاعت انتزاع الاعتراف بها كموروث عالمي من طرف المؤسسات الدولية المهتمة بهذا الشأن، إلا أنها ما تزال تعاني من مشاكل

بنيوية تعيق استثمارها على الوجه الأمثل ثقافيا واقتصاديا، وبالتالي فهي في حاجة إلى من يعيد لها اعتبارها وأهميتها.

وتتمحور مضامين هذه الورقة حول تبيان أنواع التراث المعماري بالمغرب، والعوامل التي ساهمت في إنتاجه، إلى جانب تسليط الضوء على المشاكل التي تهدد استمراريته، وذلك من خلال الإحاطة بجميع مكوناتها، و أيضا استعراض الكيفية التي يمكن أن تجعل منه أحد أسس تحقيق التنمية المستدامة، و أحد أقطاب اقتصاد التراث، وذلك بدمجه في صلب اهتمامات البرامج والمشاريع السياحية التي تراهن الدولة على تحقيقها.

**كلمات مفاتيح**: المغرب، التراث، موروث عالمي، أقطاب اقتصاد التراث، التنمية المستدامة

## Architectural Heritage in Morocco
## Spatial memory and aspects of valuation

Heritage is generally the product of material and moral creations of a society. People inherit it from their predecessors, it reflects their precedent experiences, their hopes, their aspects of living, their behaviors; and also their needs and ways of thinking. Therefore, it is an embodiment of historical heritage of precedent societies. It is also a basic means of précising the existence of civilization and highlighting identity. From his point of view, it is a mirror of the past and a source to inhale from to know the present.

Ancient architectural heritage is that material heritage that has got a cultural and artistic value; creative, esthetic or functional. It reflects the pillars on which these civilizations stood; the receptions of its societies and their philosophy in managing their everyday life.

Morocco is a place that was, and is still a meeting point of different civilizations and ethnic groups that contributed to the creation of an architectural heritage that includes architectural monuments and historical buildings. This has made from it an alive ethnographic human museum.

Actually, several of these monuments have been recognized as a world heritage by international institutions. However, they still suffer from structural problems that hinder their optimal investment culturally and economically. Hence,their need for being given attention and importance.

The contents of this paper will try to show the types of architectural heritage in Morocco, the factors that contributed to its production and also highlight the problems that threaten its continuation. And that is by making a comparison between its constituents, and suggesting how it could be one of the principal means of realizing sustainable development and the economy of heritage by making from it the most important objective that the country wants to achieve.

## 1- تطور الموروث الثقافي والمعماري في ظل التحولات المجتمعية المعاصرة

### 1-1 مقاربة التراث من منظور البعد الكوني

على الرغم من أن الكل يجمع على أن التراث يكون أشد ما يكون ارتباطا بماضي الإنسان وتاريخه وتجاربه القبلية، إلا أنه يعتبر كذلك المورد الأساس الذي تنهل منه مختلف الحضارات لاستشراف المستقبل، كما أنه يعد لبنة من لبنات بناء الذاكرة الجمعية لمجتمع من المجتمعات والتي من خلالها يستمد كينونته وهويته ويضمن استمراريته.

حقيقة إن مساءلة التراث طرحت في بعض الأحيان أراء متباينة إلى درجة التناقض، خاصة حينما يتعلق الأمر بالرغبة في تثمينه، والاستفادة من مخزوناته المعلنة والكامنة، وطرق استعماله كمورد من الموارد التي لها من المؤهلات ما يمكنها من تحقيق حركية اقتصادية مهمة.

فهناك من ينظر إليه على انه إبداع متجاوز يعود لفترة خلت، والبحث فيه يعتبر غير مجد، ويكرس إحياء مفاهيم ماضوية متجاوزة، وبالتالي فهو نوع من النكوص، ودرب من دروب الرجعية على مستوى تمثل بعض المعارف المستمدة منه[1]، كما يعتبره هؤلاء نوع من التمسك بالتقاليد البالية التي كان لها تأثير معكوس على المعرفة والتطور، وبالتالي فهو يساهم بشكل كبير في تأخر وتخلف وتراجع المتمسكين به والراغبين في انبعاثه.

في مقابل هذا الاتجاه، هناك من يعتبره مخزونا ثمينا تركه السلف، يعكس الهوية الثقافية وطرق التفكير[2] وتمثلات مبدعيه للحياة. وتأسيسا على هذه القناعات يمكن فهم الحاضر عن طريق مساءلة هذا التراث، وتحديد الأبعاد التي يمكن نهجها لاستشراف المستقبل.ومن هذا المنظور يعتبر التراث مصدرا للإلهام وللمعرفة، وذاكرة جمعية توحد مجتمع ما وتوجه مستقبله.

وهناك اتجاه آخر، ينظر للتراث من زاوية نفعية براغماتية، ويحاول أن يزاوج بين البعد التاريخي للتراث والبعد الاقتصادي الذي يمكن أن يندرج في إطاره، ويعتبر التراث مادة يمكن المراهنة عليها وتوظيفها في أنشطة مدرة للدخل، وذلك بجعله أحد مقومات تحقيق الفرجة لأولئك الذين يبحثون عن صبر أغوار الذاكرة الجمعية للمجتمعات،والاطلاع على المعالم التراثية أينما وجدت في العالم.

وتعتبر السياحة تجسيدا لهذه الديناميكية، خاصة وأنها توظف التراث ضمن منتجاتها الاستهلاكية، والاهتمام به من هذا البعد يمكن أن يضمن له تحقيق الغايتين معا، من جهة الإدماج ضمن مكونات الدورة الاقتصادية وجعله أحد عناصر الرواج السياحي، ومن جهة أخرى العمل على المحافظة عليه وصيانته، خاصة وأنه مورد غير قابل للتجديد.

وقد نجد في القراءة المعاصرة للتراث ما يدعم وجهة النظر هاته، فالمنظور العالمي للترات من خلال المؤسسات الدولية،لم يعد يعتبره خصوصية محلية يقتصر تملكه على فئة معينة أو مجتمع من المجتمعات، بل هو ملك جماعي وإرث للبشرية جمعاء[3].

و لفهم موقع التراث ضمن العلاقات التي أصبحت تؤطر سلوكيات المجتمعات الحالية، من منطلق مقولة نهاية التاريخ و توغل مفاهيم التنميط و وحدة الفكر الإنسي، و بتعبير أدق، من منطلق ما تحمله العولمة من مفاهيم ، نسجل أن المنحى العام يسير بوثيرتين مختلفتين: ففي الوقت الذي أصبحت فيه مؤشرات العولمة تنحوا نحو إزالة الحدود، و تركيز هيمنة الاقتصاد اللبرالي، و جعل قيم الاستهلاك و سلوكياته هي السائدة، و التقليل من عتبة المجهولية ، نجد أن مختلف شعوب العالم تعرف نوعا من الرجوع إلى الأصول و التمسك بمنابع حضارتها و العمل على إحيائها، و في ذلك نوع من التقوقع الثقافي على الذات، و نوع من إحياء التاريخ القومي و التمسك به والتباهي بنجاحاته و منجزاته، و بعث مرجعياته الثقافية و الدينية والاقتصادية المعمارية ...الخ.

هذه التغيرات ذات البعد الكوني أصبحت توجه شعوب العالم و تدفعها للتمسك بتراثها، و التشبث به و اعتباره نوع من أنواع اكتساب المناعة الذاتية و الحضارية ضد كل ما هو دخيل و مقحم، و أسلوب يمكِّن من الانفتاح الحذر على كل مظاهر الحياة المعاصرة و الاستفادة من مخترعاتها و ابتكاراتها، بل و توظيف بعض ما توصلت إليه علوم الحاضر هاته في حماية التراث نفسه.

وبسبب تغير منظور استيعاب العديد من القيم المحلية، ونوعية التحولات التي يشهدها العالم حاليا، حين استقراء تاريخ المجتمعات والمرتكزات التي أسست عليها ونوعية التفاعلات والتلاقحات التي أنتجتها وساهمت بواسطتها في إشعاع قيمها وفلسفتها وحضارتها، أصبح ينظر للتراث على انه موروث مشترك للبشرية جمعاء، وبذلك تم تجاوز النظرة التقليدية القائمة على الاحتكار ومحدودية الانتماء، ليصبح

للتراث أينما وجد انتماء عالمي، وخفت المنظور الضيق الذي كان يتحكم في احتوائه ويضعف من إشعاعه وانتشاره.

من هذا المنطق تجنّدت المنظمات و الهيئات الدولية المهتمة بالثقافة في بعدها الكوني، بإنجاز أبحاث تستهدف الكشف عن خصائص التراث المشتركة، و العمل على تثمينه، بل و تعمل على توجيه أنظار العالم و الهيئات و المنظمات إلى ضرورة العناية بكل ما يندرج في خانته و حمايته في الحالة التي يكون فيها مهددا بخطر ما[4] ، ومن هنا ظهرت فكرة التصنيف[5]، و إضفاء صفة تراث عالمي على العديد من المآثر التاريخية، وتمتيعها بخاصية الحماية الدولية.وقد أدرجت هيئة اليونسكو العديد من المآثر التاريخية بالمغرب ضمن التراث المحمي عالميا.

**الجدول رقم 1: التراث المصنف إرثا عالميا من طرف اليونسكو بالمغرب**

| التراث العالمي لليونسكو بالمغرب | | | |
|---|---|---|---|
| التراث المادي | | التراث اللامادي | |
| اسم المعلمة | تاريخ التصنيف | اسم التراث | تاريخ التصنيف |
| * المدينة القديمة بفاس | 1981 | * التراث الشفهي لساحة جامع الفناء بمراكش | 2001 |
| * المدينة القديمة بمراكش | 1985 | | |
| * قصر آيت بن حدو بوارززات | 1987 | | |
| * المدينة التاريخية بمكناس | 1996 | * التراث الشفهي لموسم طانطان | 2005 |
| * مآثر وليلي الرومانية | 1997 | | |
| * المدينة القديمة بتطوان | 1997 | * نظام التغذية المتوسطي بشفشاون | 2010 |
| * المدينة القديمة بالصويرة | 2001 | | |
| * مدينة مازاكان البرتغالية | 2004 | * ترويض الصقور بدكالة | 2010 |
| * مدينة الرباط (29 يونيو 2012) | 2012 | | |

**المصدر:** WWW.UNESCO.org (بتصرف)

**الجدول رقم 2: التراث المقترح من طرف المغرب على اليونسكو ليصنف تراثا عالميا**

| التراث المقترح كي يصنف تراثا عالميا | | | |
|---|---|---|---|
| المعالم التراثية التاريخية | | التراث الطبيعي | |
| اسم التراث | تاريخ اقتراح التصنيف | اسم التراث | تاريخ اقتراح التصنيف |
| * مدينة الرباط ( صنفت سنة 2012) | 2010/04/12 | * واحات فيكيك | 2001/05/03 |
| * مدينة المولى إدريس زرهون | 1995/07/01 | * نباتات جبل إمزي بالأطلس الصغير | 1998/10/12 |
| * المسجد الأعظم بمدينة تازة | 1995/07/01 | * بحيرة خنيفيس شمال طرفاية | 1998/10/12 |
| * مدينة اللكسوس الرومانية | 1995/07/01 | * المنتزه الوطني بالداخلة | 1998/10/12 |
| * مغارات تافراوت | 1995/07/01 | * المنتزه الطبيعي لتلسمطان بشفشاون | 1998/10/12 |
| * مسجد تينمل الموحدي | 1995/07/01 | * مقابر الكور ما قبل تاريخية | 1995/07/01 |

**المصدر:** WWW.UNESCO.org (بتصرف)

حماية من هذا القبيل جعلت العديد من المآثر تخضع لدراسات معمقة، كشفت عن مظاهر تميزها المحلية، ومظاهر بعدها الإنسي الذي جعلها تتمتع بهذه الصفة الكونية، كما جعلتها تندرج ضمن المنتجات الأكثر استهلاكا على مستوى السياحة الثقافية، ودفعت بكل المهووسين بهاجس المعرفة وحب الاستطلاع والرغبة في اكتشاف ماضي البشرية للتردد عليها وصبر أغوارها، كما أصبحت مصدر الهام تخصصات معرفية مختلفة من رسم ونحت وسينما وهندسة وغيرها كثير.

ونستشف مما تقدم، وباستقراء أبعاد التراث في الظرف الراهن، إن محليا أو عالميا، أنه أصبح من مؤشرات استلهام الهوية في بعدها الكوني، وأرضية ترمي التوصل إلى أس الذاكرة الكونية، خاصة وأن مضامين المعرفة في أبعد تجلياتها هي في نهاية المطاف معرفة اكتسبها الإنسان في إطار تفاعله مع محيطه ومع العوامل الخارجية التي أثرت في سلوكياته.

### 2-1 التراث المعماري إبداعا يعكس التراكمات المعرفية للمجتمعات التي أنتجته

يشكل التراث المعماري أحد أهم مظاهر التراث المادي الذي خلفه مجتمع من المجتمعات، وبما أنه كذلك نتاج لتفاعل مدخلا ت عديدة ، فالتعامل مع مضامينه يجب ألا يقتصر فقط على البعد الجمالي للمباني: الزخارف، و نوعية الهندسة، وتناسق

و تناغم الأشكال و الأحجام، و توزيع الأضواء، و استعمال الفضاءات...الخ، بل يجب أن يدرك في سياقه التاريخي، و تتم قراءته وفق طبيعة المنظومة الفكرية التي أنتجته، مع ضرورة مراعاة خصوصيات التناسق و التناغم الكامنة فيه، و عن التعدد والتنوع والاختلاف التي تميزه عن غيره من المخلفات التراثية.

قراءته على هذا النحو تقتضي بالضرورة الإحاطة بـ:

- المستوى المعرفي ودرجة تطور الحضارة التي أبدعته، ومستوى تقدم العلوم وازدهارها.
- القيم الثقافية والمضامين الدينية ومدى تأثيرها على شكل وأسلوب المنشئات المبنية، وعلى المعمار التراثي ككل، خاصة وأن العنصر الديني كان دائما عاملا حاسما في توجيه المعمار في مختلف بقاع العالم.
- الخصوصيات البيئية، من مناخ وتضاريس وتربة وغطاء نباتي، ومظاهر اعتماده عليها وتفاعله معها.
- العلاقات السياسية السائدة وطبيعة المرحلة المستهدفة سواء في حالة السلم أو الحرب، ونوعية الفئات المكونة للمجتمع، ومظاهر الانفتاح على الآخر.
- الجانب الوظيفي، وطبيعة المهمة الموكولة للبناية أو الصرح: اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وثقافيا ...الخ
- حقيقة إن كل هذه العوامل مجتمعة تعطينا في نهاية المطاف منتجا تراثيا متفردا ومتميزا، يعكس هوية شعب من الشعوب ، وبتعبير أدق و ربما أسلم، حضارة من الحضارات، لكن هذه الخاصية هي في نهاية المطاف نتاج لإبداع مسترسل لتمثلات مكتسبة عن حضارات قبلية ، و تراكم تجارب شعوب خلت، و هي صورة تعكس نوعية المدخلات المعرفية التي تحققت لهذا الشعب أو ذاك، و عليه فالتراث يتمتع في آن واحد بخاصية التميز و التفرد على المستوى المادي الملموس و على مستوى العوامل التي كانت دافعا لابتكاره و إفرازه ، و بخاصية الاختلاف و التنوع حين ننظر إلى تعدد المشارب المعرفية و نوعية التراكمات التي تحققت لمجتمع ما لإنتاجه.

### 3-1 التراث المعماري المغربي: نتاج لتلاقح حضارات متعاقبة

شكل المغرب وعلى خلاف باقي دول شمال إفريقيا، منتهى جغرافيا طبيعيا للعديد من الحضارات التي كانت دائما تتوقف حين توسعها أو عبورها بهذا الحيز الجغرافي الذي يحده غربا بحر الظلمات[6]، كما شكل جسرا مهما لنقل هذه المكتسبات الحضارية من وإلى المجالات الجغرافية الأندلسية المجاورة له شمالا.

لذلك فقد كان دائما صلة وصل بين الحضارات الإفريقية القادمة من الجنوب في إطار التجارة الصحراوية و تجارة القوافل، و الحضارات المشرقية المطبوعة ببعدها الديني من يهودية و مسيحية و إسلام، إلى جانب الحضارات الوافدة من الشمال كالحضارة الفينيقية و الرومانية و الوندالية و البرتغالية و الفرنسية ـ المرتبطة بفترة الحماية ـ و كذا الحضارة الموريسكية التي اتخذت من شمال إفريقيا ملاذا لها بعد استعادة الأندلس من طرف المسيحيين و بعد اعتماد أسلوب محاكم التفتيش لتطهير البلد من كل ما له ارتباط بالدين الإسلامي و اليهودي. كل هذه الحضارات استطاعت أن تقتسم نفس المجال عبر مراحل تاريخية مختلفة مع الساكنة المحلية الأمازيغية التي شكلت النواة الأولى لكل هذه التجمعات البشرية، تارة في إطار تعايش ووحدة أو انصهار تام، وتارة أخرى في إطار صراع ومحاولة كل تجمع نفي الآخر.

كما أن امتداد الدول التي تعاقبت على حكم المغرب على مجال جغرافي شاسع، يجمع بين إفريقيا جنوب الصحراء وشمالها وبلاد الأندلس الأوروبية، جعله فضاء لتلاقح قيم ومكتسبات جميع هذه الحضارات، لذلك فالمغرب يجسد بحق مفهوم التنوع العرقي في كل تجلياته، ومفهوم التمازج بين الشعوب، إلى درجة أصبح معها الفصل بين الأعراق المتمازجة حاليا أمرا غاية في التعقيد، بل يمكن الجزم بأن هذا الطرح أصبح غير ذي موضوع، إذ لا يمكن البتة الفصل بين الساكنة المشكلة للمجتمع المغربي على أساس العرق.

تواجد كل هذه الأعراق والشعوب على نفس الحيز الجغرافي وتعايشها وانصهارها أنتج رصيدا تراثيا متنوعا بشقه المادي واللامادي، يشمل كل مناحي الحياة، ويعتبر التراث المعماري نتاجا لهذا التمازج ونتاجا يعكس هذا التنوع.

### 4-1 المعمار التراثي المغربي غني ومتنوع ويعاني من معوقات متعددة

نتيجة لتنوع المكونات البشرية للساكنة المغربية، ونتيجة لتواتر مجوعة من الحضارات التي استطاعت أن تكون دولا مترامية الأطراف، اختلف مداها المجالي وقوتها حسب قوة الدولة والحكام، و حسب الظرفية الإقليمية للدول المجاورة، فالتراث المعماري المغربي متعدد بتعدد هذه الحضارات، يعكس تنوعها، ويعكس في نفس الوقت تمثلات وتصورات مبدعي هذه الحضارات للحياة والمجتمع، وباعتماد التقسيمات المتداولة في هذا الإطار، والتي تقسم التراث المعماري إلى: مباني أثرية تراثية

ومباني تاريخية، يمكن الإشارة إلى أن أهم أنواع هذا التراث بالمغرب هي المدن الأثرية والتاريخية، إضافة إلى معمار القصبات و القصور و المخازن الجماعية.

و بعيدا عن الإشكاليات التي طالما طرحت أثناء مقاربة هذا الموضوع، والمتمثلة في مدى ملائمة العمارة و المعمار التراثي مع متطلبات العصر الحالي ، ومدى اندماجها مع المتغيرات الطارئة بفعل توغل اقتصاد السوق و مفاهيم الحداثة، فإن مقاربة هذا الموضوع من خلال هذا النص تنطلق من زاوية مخالفة بعيدة عن إشكالية الأصالة والمعاصرة، وبعيدة عن محاورة مظاهر التقليد والتجديد في التعاطي مع هذا التراث أو ذاك، و بعيدة أيضا عن طروحات المحاكاة و الإبداع، منطلقين من قناعة مفادها أن تبني قيم العصرنة و الحداثة لا يمكن أن تنفي ما للتراث من قيمة متعددة الأبعاد، والتراث بدوره لا يمكن أن يكون حاجزا أمام الانفتاح على متطلبات العصر، إذ سنسلط الضوء بالأساس على الدور الذي يمكن أن يلعبه في تحريك عجلة اقتصاد المناطق التي تحويه، و تحسين الأوضاع المعيشية للسكان.

- **المدن المغربية الأثرية والتاريخية**

- المدن التاريخية: غالبا ما نقصد بها المدن التي أحدثت و تطورت و ازدهرت بعد مجيء الإسلام، و هي التي نطلق عليها محليا «المدينة القديمة» و نجد في بعض الكتابات المدينة العتيقة أو المدينة الإسلامية، و تتميز بتماسك بناياتها، و ضيق دروبها، و بأزقتها المغلقة، و بامتدادها الأفقي إذ لا تتجاوز الطابقين في الكثير من الأحيان، إضافة إلى انتشار الأزقة المسقوفة التي تطل عليها نوافذ الغرف[7] من الجانبين، كما تنفتح بها الدور على فناء داخلي، قد، وقد لا يتوفر على حديقة و نافورة ماء...الخ، وهي بصفة عامة تلك المباني التي تعكس حقبة تاريخية تمتد من فترة توافد العرب المسلمين إلى غاية البدايات الأولى للتوغل الاستعماري الفرنسي بالمغرب.

هذه المدن راهنا، تنبض بالحياة، ولا تزال تمارس الوظائف التي أنشئت من أجلها، وهي آهلة بالسكان والعديد من معالمها التاريخية ما تزال كما كانت تنبض بالنشاط.

ولعل أهم ما تغير فيها هو:

- اختفاء وظيفة السور الذي كان يحيط بها في السابق، وتراجع دور الأبواب التي كانت تجعل الحياة المدينية حبيسة فضائها الداخلي، وتحولت هذه الأبواب والأسوار

إلى معالم تراثية تؤرخ لمرحلة خلت، تنضح بما كانت تمارسه من أدوار في حماية السكان وممتلكاتهم.

- تراجع وظيفة الأحياء التقليدية التي كانت تقسم المدينة إلى فضاءات وظيفية متخصصة، إذ كان لكل حي حرفته الخاصة يستمد منها تسميته.
- انفتاح المدينة على فضائها المجاور وتداخل مباني المدينة القديمة والحديثة، والانفتاح على مواد جديدة في البناء وعلى أساليب وأشكال هندسية معاصرة.

لقد أصبح التراث في الظرف الراهن تتحكم فيه مؤثرات عديدة داخلية وخارجية، وضغوطات اقتصادية ومجتمعية، جعلت البحث فيه من أكثر القضايا إثارة للجدل، ويصعب اليوم الكشف عن مدى ايجابية هذه التحولات من عدمها، خاصة وأنها ما تزال في أوج تطورها، ومنها:

التراجع الديموغرافي الكبير الذي يميزها عن غيرها من فضاءات المدينة الأخرى[8]، فبعد أن كانت بُعيد الاستقلال وإلى غاية الثمانينيات من أكثر الأحياء استقطابا للسكان ومن أكثرها كثافة، أصبحت في الظرف الراهن مجالات طاردة[9].ويمكن أن نستشف ذلك من خلال عوامل أخرى سنأتي على ذكرها.

**المبيان رقم 1:**

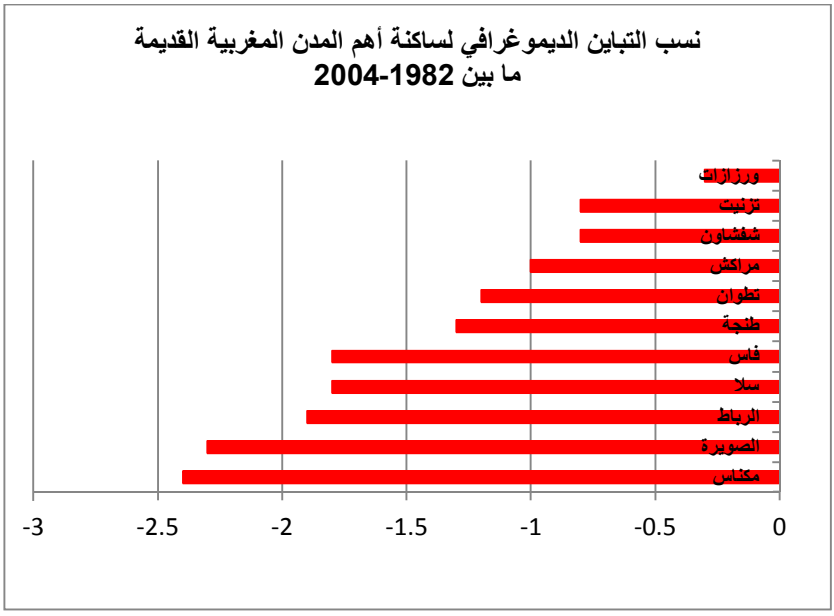


**المصدر**: الإحصائيات الرسمية لسنوات 1982 – 1994 – 2004

فيما يلي بعض العناصر:

- ارتفاع أسعار العقار وتفاقم ظاهرة المضاربة العقارية، ولهذه الظاهرة أشكالا متعددة، وتعتبر المدن القديمة الأكثر شهرة مثل مراكش وفاس والصويرة من المدن التي ارتفع بها سعر العقار إلى مستويات قياسية[10].
- غياب وعاء عقاري قابل للإعداد والتوزيع والتجهيز، فالمدينة القديمة وصلت درجة الإشباع المعماري، ولم يعد هناك أي حيز يمكن تخصيصه للبناء، وأصبح العقار التراثي هو موضوع المضاربة العقارية.
- توافد مجموعة من المستثمرين الأجانب على المدن العتيقة واقتناء "الرياضات[11]" القديمة وإحيائها من خلال إعادة ترميمها وإعداد فضاءاتها وتحويلها إلى دور للضيافة، أي إلى مؤسسات لإيواء السياح الأجانب حيث تمارس بداخلها أشكالا مختلفة من السياحة.

**المبيان رقم 2:**

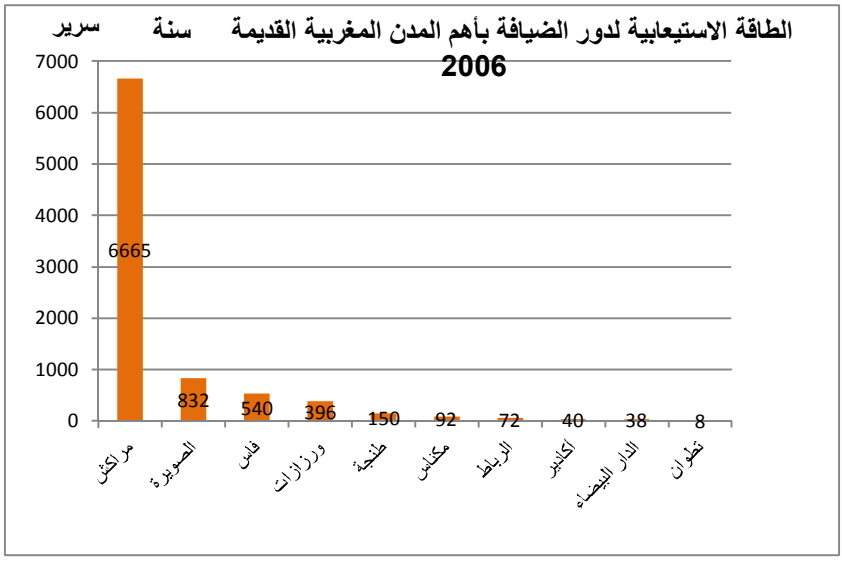


**المصدر:**

**Royaume du Maroc – Banque Mondiale, *Stratégie de développement des ville***

- اقتناء العديد من المباني القديمة التي هاجر أصحابها المغرب في فترات تاريخية متباعدة ـ إبان وبعد انتهاء الاستعمار ـ من طرف أبناء وحفدة مالكيها الأوليين، وفي ذلك

نوع من الحنين للجذور ونوستالجيا إثبات الهوية، وقد انتشرت هذه الظاهرة كثيرا بأحياء الملاح[12] في مدن عديدة من أهمها مدينة الصويرة.

- تفاقم ظاهرة الفقر[13] وعدم قدرة الساكنة على ترميم مساكنها بسبب العوز المادي الذي يعانونه. إضافة إلى كون العديد من المباني آيلة للسقوط بفعل تقادمها.
- إشكالية القانون العقاري للعديد من المباني التاريخية ذات الوظيفة السكنية، بسبب كونها وقف إسلامي تابع لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامي، وسومتها الكرائية ضعيفة جدا نظرا لقدم فترة كرائها، مما يجعل إعادة ترميمها مسألة معقدة، خاصة حين تنظر المؤسسة الوصية على هذه المباني للأمر من زاوية الربح والخسارة.

**الصورة رقم 1: مدينة المولى إدريس الأكبر[14]**
**( تصوير عبد الرحمان الدكاري 2010 )**

**الصورة رقم 2: مدينة وليلي الأثرية[15]**

- مؤثرات من هذا القبيل تجعلنا أمام حقيقتين متناقضتين:
- الأولى مفادها أن المدينة القديمة ما تزال تشكل عنصر جذب و استلهام للمستثمرين، و بخاصة الأجانب منهم، كما أن ارتفاع سعر العقار يعد مظهرا ايجابيا يعكس حيوية هذا المجال، إذ يجعله محط اهتمام المستثمرين و موضوع المشاريع اقتصادية تستلهم مشروعيتها من التراث نفسه ، و هي عبارة عن مباني سياحية تتخصص في إيواء السياح ، و تساهم في تحقيق عائدات مالية مهمة ، وتساهم بفعل هذه الديناميكية الجديدة في إحياء مهن الصناعة التقليدية التي كاد بعضها يندثر، و إعادة إحياء حركة تجارة المصنوعات التقليدية، كما تساهم إلى جانب ذلك كله في الاستجابة للمخطط السياحي الذي وضعته الدولة و الخواص لأفق 2020[16] .

الحقيقة الثانية تتجلى في كون المدينة لم تعد فضاء لعيش المحليين، هجرها ساكنوها تحت ضغط الإغراء والإكراه،وأصبحت من خلال وظيفتها الجديدة مجالا غريبا عن محيطها، كما أن العائدات المالية المترتبة عن نشاطها السياحي المحدث، غالبا ما تعود أدراجها للبلد الأصلي للمستثمر، الذي غالبا ما يكون هو نفسه مصدر السياح.

المدن التراثية: هي عبارة عن آثار معماري متنوع خلفته الحضارات المتعاقبة، البعض منها ما تزال بقاياه ماثلة شاهدة على العصر مثل مدينة البصرة وأيير...الخ، والبعض الأخر مدفونا تحت الثرى إما كليا أو جزئيا، مثل مدينة سجلماسة[17] وغيرها، والكشف عنه في حاجة إلى إمكانيات مالية كبيرة وإلى إرادة سياسية لإعادة إحيائه.

كما تندرج ضمن هذه المعالم التراثية بنايات تحولت في الظرف الراهن إلى مزارات تكشف عن خصوصية مرحلة معينة من تاريخ المغرب، وتؤدي بالأساس وظيفة تراثية[18]. وتعتبر كل من مدينة وليلي الرومانية ومدينة شالة الرومانية والمرينية[19]من أكثر هذه المعالم شهرة، إلى جانب أخرى تؤرخ للفترة البرتغالية مثل قلعة أسفي وسقاية الجديدة، ومساكن الفترة الفرنسية بكل من البيضاء والقنيطرة ...الخ، وأصبح دورها اليوم يقتصر على التأثيث للأنشطة السياحية.

ويعاني هذا التراث من إكراهات مختلفة، منها ما هو مرتبط بضعف العناية وقلة الاهتمام، ومنها ما هو مرتبط بسوء تصرف السياح والإساءة إلى مكوناته المختلفة.

ويمكن إجمال مظاهر سوء العناية في كون هذه المعالم أصبحت عرضة لـ:

- الإهمال بسبب غياب علامات التشوير، وانتشار النباتات التي تغطي بعض أجزائها في فصل الربيع، وانتشار الزواحف السامة التي تهدد سلامة الزوار وصحتهم.
- الهدم بفعل عوامل التعرية وانجراف التربة، وصعوبة حمايتها من التقلبات المناخية المباغتة بحرِّها وقرِّها.
- التلوث الناتج عن المخلفات الصلبة التي تغطي جنبات هذه المعالم.
- التحريف المترتب عن الكتابات العشوائية التي يخطها بعض الزوار لتخليد ذكرى الزيارة، أو تجاوز هذا السلوك لنحت بعض الرموز أو الأسماء فوق النقوش والكتابات التاريخية، أو استعمال المواد الكيماوية اللزجة لنسخ بعض الكتابات.
- التشويه الذي يساهم في تغيير شكل المعالم من طرف الباحتين عن الكنوز.
- السرقة التي تستهدف بعض الأجزاء من البناية أو بعض التماثيل[20]أو حتى بعض المدافع النحاسية القديمة الكامنة في فتحات بعض القلاع.

- ضعف التأطير والبحث العلمي، والشاهد على ذلك كون اغلب المآثر لا تتوفر لا على محافظ ولا على قيمين يسهرون على إدارتها ومراقبتها وحمايتها[21]، مما يقلل من شأن إمكانية إنجاز أبحاث علمية والكشف عن العديد من الكنوز التي ما تزال تحت الثرى.

هذه العوامل مجتمعة، يمكن تفسيرها بضعف الوزارة التي أوكل إليها مهمة تدبير التراث، فوزارة الثقافة تعتبر من الوزارات ذات الميزانيات المنخفضة (233 مليون درهم سنة 2001 و 485 مليون درهم سنة 2009)[22]،و بالتالي فالتسيير يطغى على باقي الجوانب الأخرى من تجهيز و ترميم و حماية و تأهيل.كما أن بعض المعالم التراثية وإلى يومنا هذا، تؤطرها قوانين تعود للمرحلة الاستعمارية، مما يحد من إشعاعها.

**المبيان رقم 3:**

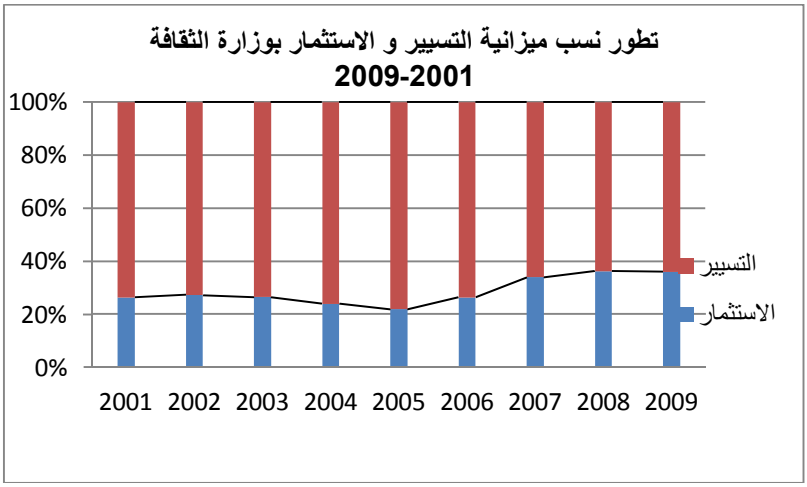


**المصدر**: وزارة الثقافة بالمغرب

- **القصبات والقصور**

تعتبر كل من القصور و القصبات من أهم المعالم التراثية التي تنتشر بالمجال الجنوبي للمغرب، و إذا كانت القصور إرثا صحراويا مشتركا لكل الدول المغاربية بشمال إفريقيا، فإن القصبات (باعتبارها أبراج كانت توضع على المحاور الطرقية لمراقبتها) يقتصر تواجدها فقط على المجال المغربي، و هما معا يجسدان تراثا معماريا يعبر عن قيم ثقافية سادت الجنوب، و تتميز بخصوصية معمارية أساسها الاعتماد على المواد المحلية في البناء من «تابية» و تراب مدكوك بين الألواح الخشبية المعروفة محليا بـ «التابوت»،وجذوع أشجار النخيل و سعفها و الأخشاب و غيرها.

فالقصور انتشرت بجنوب جبال الأطالس المغربية، و أصبحت تنعت بـ"المعمار الهندسي بدون مهندس" «Architecture sans architecte» و هي عبارة عن تجمعات سكنية مغلقة لها مدخل واحد في الغالب، و تحيط بها أسوار خارجية تتخللها مجموعة من الأبراج. مساكنها متلاصقة، وتأخذ شكلا عموديا في بعض الحالات، قد يتراوح عدد طوابقها بين أربعة وخمسة طوابق، سمتها الأساسية التكيف مع المتغيرات المناخية الحارة صيفا والباردة شتاء، وتمارس إلى جانب وظيفة السكن وظيفة إيواء الدواب وقطعان المواشي، ويخصص فيها حيز لخزن المئونة.

الصورة رقم 3 – قصر أكدال[23]
( تصوير عبد الرحمان الدكاري 2007)

الصورة رقم 4 – أسوار مدينة مكناس التاريخية[24]
( تصوير عبد الرحمان الدكاري 2007)

تتوزع بها الأزقة و الدروب بشكل هندسي يراعي وجهات الرياح و تحركها، فهي تعمل على تحويل الرياح الحارة بعد اختراق ضلال هذه الأزقة إلى نسيم ينعش الساكنة، بعد أن تكون قد وضعت كل حمولتها من الرمال فوق عالية السطوح، و تعتبر الفضاءات الظليلة نتاج انتشار الأزقة المسقوفة التي تتخللها بين الفينة و الأخرى فتحات تسمح بمرور الضوء، و هذا ما يساهم في خلق منيخ محلي «Microclimat»، يساهم أيضا في انتشار العتمة تحت هذه الأجزاء، الشيء الذي يحد من حركية الذباب[25] بالمناطق الصحراوية المأهولة بالسكان.

إبداعها الهندسي وجماليته، لا يقل أهمية عن الأدوار الاجتماعية الجوهرية التي تساهم في إشاعة ثقافة الاحترام بين الساكنة والتعايش والانسجام، إلاّ أن تجانس المباني فيما بينها لا يعكس الفرو قات السوسيو اقتصادية الموجودة فعلا بين ساكنتها.

على خلاف ذلك، نجد القصبات و التي هي من حيث الظاهر شبيهة بقصور أوربا القروسطية[26]، عبارة عن بنايات شاهقة و محصنة و مغلقة و لها وظائف متعددة

منها ما هو عسكري و منها ما هو إداري و مجتمعي، حيث كانت تخصص في بعض الحالات لسكن الأسر متعددة النواة، و لسكن الحكام و الولاة و أبناء السلاطين، كما كانت تضطلع بدور مراقبة تنقلات السكان و القوافل و تحركات الجيوش. وانتشرت على محاور طرق القوافل التجارية والممرات التي كان الجند يسلكها. بعضها عبارة عن قصبات معزولة تتخذ من المواضع الاستراتيجية مكانا لها، والبعض الآخر مندمج مع القصور المحاذية.

عرفت القصبات انتشارا ملحوظا في أرجاء الجنوب المغربي والأطلس الكبير منذ أن أصبحت تجارة القوافل الصحراوية عابرة للمجال المغربي، وتزايدت أهميتها خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين مع تنامي الضغوطات الاستعمارية، ومع تزايد اعتماد المخزن وسلطات الحماية على القواد الكبار في إطار ما كان يعرف بالنظام القيادي[27] وسياسة الاعتبار إزاء الأعيان، ومن أهمها قصبات القايد الكلاوي[28].

لقد أصبح هذا التراث المعماري في الظرف الراهن يعاني من إكراهات متعددة تحول دون العناية به وإحيائه،وتجعل استمرارية المحافظة عليه مسألة في حاجة إلى إمكانيات مالية ضخمة وقرارات سياسية عليا.

فالقصور بدأت تعرف نزيفا بشريا متزايدا، بعد أن هجرها ساكنوها إلى الهوامش المحاذية القريبة من المحاور الطرقية الحديثة، خاصة و أن الأنوية القديمة التي كانت تشغل التلال و الربوات التي تحمي الساكنة من الفيضانات المباغتة و تلك المتواجدة عند قدم المنحدرات القريبة من الأراضي الفلاحية، لم تعد لتستجيب لحاجيات و طموحات السكان،و أصبح الكل يفضل الاستقرار في الحيز الذي يتوفر إلى جانب الطريق على الماء الشروب و خطوط الكهرباء و الهاتف[29] ، و يفضلون البناء بالمواد الصلبة من اسمنت وأجور، كما أن أشكالها الهندسية عرفت تغيرات عديدة من قبيل اعتماد الشرفات والنوافذ المحيطة بالمسكن و المطلة على الواجهات الخارجية.

في حين أن قصورا أخرى تحولت إلى مزارات سياحية مهمة بفضل تمتعيها بصفة تراث محمي عالميا، و فضاء لتصويرالعديد من الأفلام السنيمائية[30]، كما أصبح الأجانب يقبلون على شراء المساكن بالقصور و تحويلها إلى دور للضيافة، و هذا الأمر ينطبق أيضا على القصبات التي اقتناها الأجانب وحولوها إلى فنادق من نوع راق بعد ترميمها، مستعملين في ذلك كل ما هو محلي ومن صنع تقليدي[31]، وأصبحت بحكم هذا التحول عنصرا محركا للاقتصاد المحلي.

وما تزال العديد من الفضاءات مهجورة ومهملة وتحتاج إلى قرار سياسي لإعادة ترميمها[32]، في حين رممت أخرى وتحولت إلى متاحف تلعب وظيفة سياحية وسينمائية في وقت واحد[33].

- **المخازن الجماعية للحبوب**

معمار متميز بالجنوب المغربي، كانت وظيفته تقتصر على تخزين و ادخار المتلكات كيفما كان نوعها، من مواد غذائية و حلي ذهبية و فضية وعقود و نفائس مختلفة، و تعرف محليا بـ «أكادير» «les Igoudares» و قد تم إحصاء حوالي 340 مخزن جماعي في السنوات الأخيرة بمجالي الأطلسين الكبير و الصغير.

حاليا لم تعد للوظيفة الممارسة في السابق أي دور إجرائي في ظل التحولات الاقتصادية والمجتمعية وظهور مؤسسات أخرى للادخار، وكذا بفعل استتباب الأمن.

يتميز« الأكادير» عن غيره من المعمار التراثي بكون مواضعه كانت تختار بعناية فائقة، إذ كان من الصعب الوصول إليه، و كان يُشيد فوق الأعراف الشاهقة و الأكمات الوعرة، أو بالكهوف و بوسط الحافات شبه العمودية، و هو لذلك كله يمكن اعتباره مبنى محمي طبيعيا، و يصعب الاهتداء إليه، إلي جانب تمتعه بحماية الساكنة والحرس الخاص به، واقتحامه من طرف اللصوص و قطاع الطرق كانت مجازفة خطيرة للغاية.

و إلى جانب أسلوبها الهندسي الفريد و المتميز الذي يجمع بين غرابة التصاميم وتعدد الأشكال، كانت للمخازن الجماعية وظيفة اجتماعية تتمثل في توحيد مكونات القبيلة و تنظيم فروعها و فخداتها، وملجأ للساكنة في حالة القلاقل و إبان الصراعات، و وظيفة اقتصادية تتمثل في حماية غذاء الساكنة إبان سنوات القحط و حين انتشار الجراد،و وظيفة قانونية تتجلى في حجم و نوعية الترسانة القانونية التي كانت تنظم وتحدد بدقة متناهية طريقة الخزن وطبيعة المخزون ونوعية المستفيدين و عددهم وأشكال الولوج للداخل...الخ ، و تسمى هذه القوانين محليا بـ «إزرفان»، و هي قوانين مستمدة من الأعراف المحلية، تجمع بين اللغتين العربية و الأمازيغية و مرسومة بخط عربي.

الصورة رقم 5 - أكادير "إغرم نشوظيف "[34]
(تصوير عبد الرحمان الدكاري (2007))

الصورة رقم 6-7 - أكادير إينومار[35]
(تصوير عبد الرحمان الدكاري (2008))

لم تعد هذه البنايات في الوقت الحالي تمارس الوظائف التي كانت موكولة إليها في السابق، لكن ونظرا لتميزهاوقيمتها العلمية والمعرفية فقد تحولت إلى مزارات يقصدها السياح الأوروبيون بالدرجة الأولى، وبخاصة السياح الألمان. لذلك فهي تساهم في تحريك أنواع عديدة من السياحة، كالسياحة الثقافية والسياحة الايكولوجية والريفية،وكلها تمارس مشيا على الأقدام، مما يجعلها تتخندق في خانة سياحة الجولات الاستكشافية.

إلا أن هذا الإرث النادر يعاني من:

- صعوبة الترميم وفق نفس الضوابط التي كانت تتحكم سابقا في شكله وهندسته ووظيفته.
- العزلة الجغرافية والطبوغرافية وصعوبة بلوغه، وإن كان هذا العنصر في حقيقة الأمر هو أساس الإغراءوالإثارة وسر استقطاب السياح.
- ضعف الترويج له من طرف المؤسسات المسؤولة عن السياحة، فباستثناء الدراسات والأبحاث التي تنجز من طرف معاهد متخصصة و بشراكة مع جامعات أجنبية في الغالب فإن التعريف به يبقى محدودا.

## 2- اقتصاد التراث مظهر من مظاهر إحياء و تثمين الموروث المعماري

تعتبر سياسة أقطاب اقتصاد التراث (Pôles d'économie du patrimoine) من أهم التدابير التي يمكن المراهنة عليها لتثمين التراث من خلال المحافظة عليه والتعريف به، وعليه سأقسم هذه الفقرة إلى محورين اثنين:

أولا: التعريف بمميزات سياسة أقطاب اقتصاد التراث وجدوى اعتمادها لتثمين الموروث المعماري وما تتضمنه من قيم.

ثانيا: التطرق للدور الذي يمكن أن تسهم به في خلق مناخ ملائم للتنمية بمختلف أشكالها، وذلك باعتماد السياحة كقناة لتحقيق هذا الرهان.

## 2-1 أقطاب اقتصاد التراث مفهوم يهدف جعل التراث في صلب الاهتمامات التنموية

يعتبر التراث بالمغرب من خلال التصورات التي تم تحديدها في الحوار الوطني لسياسة الإعداد عنصرا يمكن المراهنة عليه للنهوض بالمنظومة الثقافية في شموليتها، بما في ذلك استغلال التراث المبني، إذ تمت الإشارة إلى «...تميز الظرفية الدولية الراهنة بتحولات عميقة جعلت كل شعوب ودول العالم أمام تحديات كبيرة منشأن عدم رفعها أن يفقدها شخصيتها ويقوض دعائم حضارتها ويتهدد بقاءها كأمم متميزة، مما يفرض عليها تعبئة طاقاتها الذاتية من خلال استغلال تراثها من الموارد الطبيعية والموروث المعماري والمعارف والمهارات المحلية والقيم الاجتماعية والروحية والثقافية من أجل صيانة هويتها .وحماية ثوابتها ومقدساتها لتقوية مناعتها أمام تيار العولمة ومواجهة المنافسة الخارجية على شتى الأصعدة، وتأمين حاجيات الأجيالالحالية وضمان سبل العيش للأجيال المقبلة»[36]

و من أهم المقاربات التي جعلت من التراث إحدى الركائز الأساسية لخلق تنمية مستدامة يمكن الإشارة إلى أقطاب اقتصاد التراث، و هي سياسة تبنتها فرنسا منذ 1994، تهدف إلى تجاوز النظرة التقليدية و الأحادية المتمثلة في استثمار التراث لأغراض سياحية، إلى محاولة جعله أكثر ملائمة مع نوعية التحولات التي يعرفها القطاع، و ذلك بخلق سياحة مندمجة مع التراث تعمل على توظيفه في الأنشطة الاقتصادية و ليس فقط جعله معطى للفرجة، و الدفع به في اتجاه إحداث مشاريع متناغمة مع الهوية المحلية وتطلعات الساكنة، وجعل الموروث أحد عناصر جذب المستثمرين و حاملي المشاريع و الوافدين المحتملين على المجال.

ولتحقيق هذه الأهداف على المستوى المعماري لابد من:

- تحديد مجال التراث المعمار المعني بدقة، و جعل هويتة التاريخية و العلمية محركه الأساسي، و جعل باقي الأنشطة الأخرى تحوم حوله، و هذا لا ينفي بالضرورة إمكانية إقامة مشاريع مماثلة بنفس الفضاء لها مرجعية تراثية غير المشار إليها، خاصة و أن

التداخل يمكن أن يبرز مظاهر الغنى التي يمكن أن يتمتع بها مجال ما في حالة تواجد مآثر تراثية متعددة و مختلفة الحقب .

- تحديد الأجهزة المسؤولة عن الدراسة و التدبير و المصاحبة و التتبع ، و يمكن أن تتشكل من جماعات إدارية متقاربة و ذات خصوصية مشتركة، على أن تنتظم في إطار جمعيات تشكل أقطاب اقتصاد التراث[37].

و لإنجاح هذه الأقطاب (PEP) التي جاءت بمبادرة من مندوبية إعداد التراب والعمل الجهوي[38](DATAR)، جعلت السلطات الفرنسية ـ التي تعتبر رائدة في هذا المجال ـ كل البرامج و السياسات القبلية في خدمتها خاصة :

المنتزهات الطبيعية الجهوية(PNR)سنة1967[39]

مناطق حماية التراث المعماري الحضري (ZPPAU) سنة 1982-1983[40]

مدن وبلدات الفن والتاريخ (VPAH) سنة 1985[41]

ولجعل هذه المشاريع التنموية أكثر فعالية على المستوى الإجرائي، وضعت فرنسا وحدة جغرافية جديدة تجسدت في البلدات (Les Pays) سنة 1995[42]، وهي فضاءات بمثابة وحدة عيش، و حوض للعمل،و تجمع بشري يضم ساكنة لها روابط مشتركة إن على المستوى التاريخي أو التراثي، كما تعتبر بمثابة مجال تنموي له مركز مرجعي حضري يمارس إشعاعا على محيطه، ومبنية أساسا على شعور الساكنة بالانتماء.

في المقابل، و بالنظر إلى طبيعة المؤسسات التي أوكلت إليها مهمة تدبير الشأن المحلي على المستوى الوطني المغربي، يتبين أن الجماعة المحلية، الحضرية و القروية، باعتبارها الخلية الأساسية للتنمية، و بحكم الاختصاصات الواسعة التييخولها لها الميثاق الجماعى[43]،تمثل الإطار المؤسساتي الأنسب لبلورة مفهوم هذه الأقطاب وجعل التراث من المرتكزات الأساسية لمخطط التنمية الجماعية، عن طريق تفعيل كل الضوابط التي ينص عليها الفصل 30 من الميثاق الجماعي[44]، وخلق إطار جغرافي مهمته التنسيق بين مجموعة من الجماعات المحلية ذات التراث المشترك لبلورة مشاريع مشتركة تروم تحقيق التنمية.

## 2-2 الأساليب التنموية مفاهيم متعددة للرقي بالمجتمعات و تطويرها

تشكل التنمية بمختلف مسمياتها غاية كل دول العالم وبخاصة دول الجنوب. وقد أثبتت العديد من التجارب التنموية التي راهنت عليها هذه الدول دائما فشلها نظرا

لاعتمادها على دعم الدول المتقدمة و المؤسسات الدولية، و محاكاة النماذج و التجارب الناجحةو محاولة استيرادها جاهزة، لكن و أمام فشل العديد من التجارب السابقة، تحول الاهتمام نحو آليات جديدة لتحقيق التنمية تؤطرها: « رؤية التنمية الإنسانية التي أصبحت تهتم أكثر ب " الرأسمال البشري " في الاقتصاد، و بـ " الموارد البشرية " في التسيير . كما تطالب أكثر فأكثر ب " الحكامة الجيدة " على صعيد المؤسسات والمجتمع »[45]،و تضع الإنسان في محور التنمية، مما يجعل من هذا الأخير وسيلة وغاية في نفس الآن. وهو منظور جديد يتجاوز اختزال التنمية في ما يتحقق من نسب النمو وقيم كمية للتقدم الاقتصادي. وبذلك أصبحت تنمية الإنسان بواسطة الإنسان من اجل الإنسان هي الرهان الذي تطمح له كل الدول.

لقد أصبح مفهوم التنمية البشرية يفرض نفسه في الخطابات الاقتصادية والسياسية، وأصبح تبنيه في العديد من الدول يأخذ أبعادا متفاوتة ، كإشباع الحاجيات الأساسية للسكان، والتنمية الاجتماعية، وتكوين الرأسمال البشري،و رفع مستوى معيشة السكان وتحسين ظروف عيشهم، ويطرح تحت شعارات تزاوج بين ما هو سياسي وما هو سوسيو اقتصادي، و تحت مسميات منها التنمية الشاملة أو التنمية المجتمعية.

و تختلف مسميات التنمية بين التنمية المحلية التي هي «منهجية شمولية لتحريك و تآزر الفاعلين المحليين من أجل استثمار الإمكانيات المادية و البشرية لمجال معين، و في إطار علاقة تفاوض مع مراكز القرار الاقتصاديو الاجتماعي و السياسي التابعة له»[46]، وعن التنمية المستدامة التي أقرتها قمة الأرض في مؤتمر «ريو ديجانيرو[47]»الهادفة إلى تحقيق نماء متوازن وعادل يقلل من الفوارق الاقتصادية بين مختلف الفئات المجتمعية، ويحافظ على بيئة طبيعية ونظيفة، ويأخذ في الاعتبار حقوق الأجيال القادمة في خيرات مجالاتهم . و هي من هذا المنطلق بمثابة تدبير معقلن للموارد التي يتوفر عليها مجال ما بشكل يسمح بالمحافظة على مصالح الأجيال القادمة مع الاستجابة للحاجيات الحالية.

أما التنمية المحلية حين تأخذ طريقها نحو التطبيق، غالبا ما تبقى حبيسة مجالات جغرافية محددة، و حبيسة التوفيق بين متطلبات الساكنة المحلية و إملاءات المركز، أما التنمية المستدامة فهي نظرة مفرطة نحو المستقبل أكثر منها ممارسة تحتم تدبير الواقع المعيش و الآني. ويزداد الأمر تعقيدا حين تكون هذه المجالات في حالة أزمة، وتأهيلها يستوجب التركيز على الحاضر قبل كل شيء. أما التنمية البشرية فتعتبر

الساكنة الثروة الحقيقية للمجال ـ جماعة أو منطقة أو إقليم أو جهة أو دولة ـ، وتعتبر الوظيفة الأساس للتنمية هي خلق شروط مواتية للسكان لتحسين مستوياتهم المعيشية، وتتمثل هذه الشروط في:

- تمتع الأفراد بصحة جيدة و بحياة مديدة .
- التمتع بحق الوصول إلى المعرفة .
- التمكن من الحصول على دخل يؤمن لهم ظروف عيش مواتية.

وإذا كانت هذه الشروط تمثل أسس ومرتكزات مفهوم التنمية البشرية فهناك أيضا خيارات أخرى تتكامل معها، مثل الحرية وحقوق الإنسان والأمن وتثبيت الهوية التاريخية والتراثية...الخ. وبصفة عامة، كل الشروط التي يمكن أن تضمن كرامة الفرد وبالتالي كرامة المجتمع.

### 2-3 البدائل التنموية المرتكزة على السياحة لتثمين التراث

إجمالا فالأهداف المشار إليها سالفا يمكن تلخيصها في مجموعة من المبادئ أو الأسس التي تراهن السياسات التنموية على تحقيقها وهي كالتالي:

* الأساس الجغرافي أو الترابي: المتمثل في محاربة التباينات بين المركز و المحيط – محليا و جهويا ووطنيا–و توفير نفس الحظوظ للأفراد أينما و جدوا و الاستجابة لحاجياتهم.

* الأساس المجتمعي: الرامي إلى تحقيق نوع من المساواة الاجتماعية، والاستجابة لمتطلبات الفئات الأقل حظوة داخل المجتمع.

* الأساس الاقتصادي ذو البعد التنموي – خاصة و أنه لا يمكن تصور سياسة تنموية بدون مرامي اقتصادية– ويتجسد في التنمية النابعة من الداخل (endogène Développement) والتنمية المستدامة (Développement durable) البعيدة كل البعد عن التنمية المفروضة من أعلى، و عن التبعية بكل أشكالها، و تحقيق التنمية المكنة من منطق الاعتماد على المؤهلات المحلية.

* الأساس الايكولوجي: من منظور المحا فظة على المنظومات الإحيائية ، ومحاربة الاضطرابات البيئية، و ضمان إعادة إنتاج الثروات الطبيعية على المدى المتوسط و البعيد.

* الأساس السياسي: المتلخص في الاستقلالية المجالية، لمحاربة التركيز المجالي للأنشطة ومركزية اتخاذ القرارات، وضمان تحقيق كل ذلك في ظل مراعاة الخصوصيات الثقافية و الحق في الاختلاف .

وهي كلها أهداف تصب في تحسين الأحوال المعيشية للسكان و تحقيق الرفاه المجتمعي، بعيدا عن المفاهيم الاقتصادية الصرفة، و هو ما تطمح السياحة تحقيقه في بعدها المستدام.

### 2-4 السياحة أية مساهمة في تثمين التراث؟

إن السياحة سواء كانت ثقافية بالمعنى العام أو ايكولوجية أو غيرها فهي تهدف إلى تحقيق نفس المرامي و الغايات المرتبطة بمظاهر التثقيف و الترفيه، و المساهمة في ضخ عائدات مالية مهمة في المجالات التي تحتضنها، مما جعل الكثيرين ينعتونها بالسياحة المستدامة،و إلى درجة أصبح معها مفهوم السياحة المستدامة عنوانا كبيرا يستوعب كل أنواع و فروع السياحة التي لها ارتباط بإرث الساكنة المحلية و تراثها.

المبيان رقم 4 :

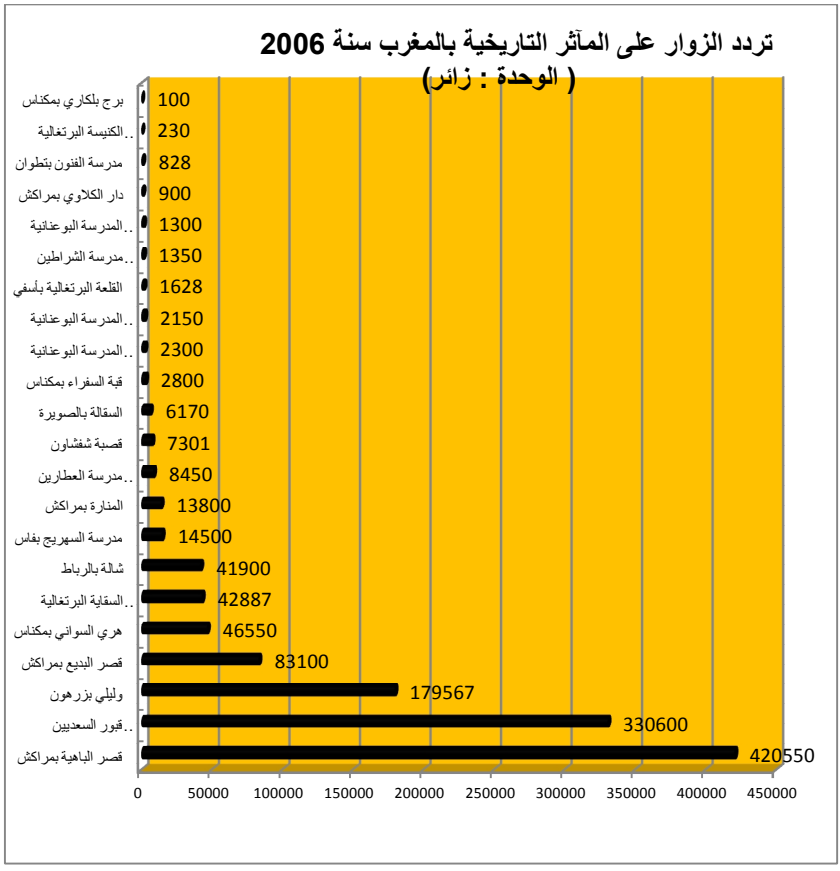


المصدر: وزارة الثقافة بالمغرب

فمن خلال منشورات المنظمة العالمية للسياحة[48]حول أهداف السياحة، نجد أن هناك ثلاثة مبادئ أساسية تتمحور كلها حول:

- الاستدامة الايكولوجية التي تهدف إلى المحافظة على الأوساط البيئية وعلى توازناتها.
- الاستدامة السوسيو ثقافية التي تضمن من جهة تنمية الأفراد، ومن جهة أخرى، تمكين المجتمع من المحا فظة على مقوماته الحضارية و التراثية، في ظل احترام الشخصية المحلية الثقافية و المجتمعية.
- الاستدامة الاقتصادية التي تضمن تنمية اقتصادية ناجعة، بطرق تستجيب لحاجيات الأجيال الحالية والمستقبلية.

يمكن القول إذا أن الأهداف في عموميتها تبقى هي نفسها، وتتكرر بأساليب مختلفة سواء حين نتكلم عن التنمية أو السياحة باعتبارها من الأدوات الأساسية لتثمين التراث.

لقد أكدت منشورات المنظمة العالمية للسياحة على «أن تخطيط السياحة في إطار الإعداد الشمولي للمجال هو أساس التنمية المندمجة و المضمونة و المستدامة لهذا القطاع»[49].

وبالنظر إلى ما يمكن للسياحة أن تقدمه للمعمار والتراث، نجد أن هامش الفعل يبقى واسعا، ويشمل في مجمله كل ما ترمي سياسات التنمية تحقيقه. و إذا تفحصنا أيضا واقع مجتمعاتنا الحالية ، سنجد أنها لم تعد مجتمعات مغلقة كما كان الحال في السابق، و لم تعد تقتصر على الاقتصاد المعيشي المغلق ، بل أصبحت منفتحة أمام كل المؤثرات المحلية و الخارجية . و يشير فليبونو «Phlipponeau» إلى « أن تحسن عيش المجموعات ... ليس مرتبطا فقط بالتحولات الفلاحية، لأن هذه المجموعات لم تعد تعيش في مجتمعات مغلقة، فهي لا تنتج كل ما تحتاج إليه، ...كما أن ساكنتها تعرف بدورها حركية تتزايد باستمرار »[50]، و يمكن إجمال أهم ما يمكن للسياحة أن تساهم به في الرقي بتراث المجالات التي تحتضنها في النقط التالية:

- خلق مناصب شغل مباشرة وغير مباشرة، وتحريك سوق الشغل بالقطاعات الموازية.
- تحريك مختلف الصناعات المحلية المرتبطة بالبناء والفنادق والمطاعم والحرف التقليدية.
- الرفع من الطلب على مختلف المواد المحلية، و ضخ حركية مالية في القطاع .

- تنمية الاقتصاديات المحلية، و تسريع وتيرة نموها، و خلق استفادة معممة من خلال العامل المضاعف.
- تحريك قطاع المواصلات و كل البنيات المرتبطة بالتواصل.
- دفع الدولة لتقديم الدعم وإحداث بنيات تحتية متنوعة، وتحسين الخدمات، والاعتناء بالمجالات المحاذية للمآثر التراثية وكل الفضاءات المصنفة كذلك.
- إعادة الاعتبار للمجالات الهامشية و إدماجها في النسيج الاقتصادي.
- إحداث مرافق للتسلية والترفيه يمكن أن تستفيد منها ساكنة المجالات التي تتوفر بها معالم تراثية.
- المحا فظة على البيئة و حث المسؤولين على إيلائها الأهمية التي تحفظ توا زناتها.
- خلق تواصل بين الساكنة وباقي شعوب العالم، والعمل على فك عزلة بعض المجالات التي تعاني من الظاهرة.
- تحقيق دخل ذاتي إضافي للمؤسسات الحكومية و الجمعوية.

إن هذه الأهداف، وغيرها كثير، يجب ألا تجعلنا نؤمن و بشكل مطلق بأن السياحة من منظور اقتصاد التراث تبقى الحل الأمثل لتجاوز أزمات بعض المجالات، خاصة و أنها كباقي القطاعات الأخرى يمكن أن تكون لها نتائج عكسية ، أو فقط غير مرغوب فيها.

و لكي تكون أكثر ملاءمة لمنظور سياسة أقطاب اقتصاد التراث و ما قد يترتب عن ذلك من تنمية لابد أن تراعي الشروط التالية المتمثلة في الاستجابة لحاجيات الساكنة المحلية الآنية، و الأخذ بعين الاعتبار البعد المستقبلي عن طريق المحافظة على الموروث بمختلف تجلياته ،و كذا تحمل مسؤولية إعداد المجالات السياحية و إحداث المشاريع التي ترمي العناية بالتراث من لدن الفاعلين المحليين ( خواص و إداريين)، مع الاقتناع بضرورة التأطير الخارجي، إضافة إلى ضرورة تطوير أنماط و أساليب الإنتاج المحلية، وجعل الأنشطة المحدثة تحترم الخصوصيات الثقافية و المجتمعية للساكنة، و كذا جعل الاستغلال المعقلن للوسط من منظور المحافظة على الثروات والموارد من أهم دعامات الفعل التنموي.

**خلاصة:**

إن المقاربة المعتمدة في هذا المقال، حاولت معالجة الموضوع من زاوية مغايرة، تمحورت أساسا حول السياحة باعتبارها نشاط اقتصادي يلعب أدوارا متباينة في تنمية المجتمعات، ويساهم في تثمين التراث من خلال إحيائه و جعله أداة لحركية اقتصادية مبنية على مفهوم اقتصاد التراث.

كما أنها حاولت معالجة الموضوع مجاليا من زاوية دراسة واقع هذا التراث "مصادر القوة و الضعف" من خلال النماذج التراثية المعمارية الأكثر إشعاعا و أهمية بالمغرب: المدينة القديمة، و القصور و القصبات، و المخازن الجماعية.

ومن هذا المنطلق نستنتج أن سياسة أقطاب اقتصاد التراث في جوهرها استراتيجية مخالفة للنظرة التقليدية لتحقيق التنمية التي كانت تؤمن بمجموعة من المعتقدات و تعتبرها راسخة، والتي حددها موران «Morin E» في: «الإيمان بالارتقاء الاجتماعي و الثقافي، و الاعتقاد بعدم نفاذية الموارد الطبيعية، و الإيمان بالعقلانية الاقتصادية كميكانيزم منظم لكل ما هو مجتمعي ولعلاقات المجتمع مع محيطه البيئي. وأخيرا الاعتقاد بأن هناك علاقة وطيدة بين النمو الاقتصادي والتنمية»[51]، فهي - أي سياسة أقطاب اقتصاد التراث-تجعل من السياحة المستدامة أحد دعاماتها،و تراهن على ضرورة خلق نمط تنموي يصبح فيه النمو الاقتصادي وسيلة بدل أن يكون هدفا، وتعطى الأولوية لتنمية الأفراد كبديل عن تنمية الأشياء، و تجعل الذاكرة و الهوية و الانتماء أدوات لخلق رواج اقتصادي، منطلقها ومنتهاها تنمية المجتمعات بالاعتماد على تراثها.

**الهوامش**

1: لويس عوض ( 1983)، « ثقافتنا في مفترق الطرق»، الطبعة الثانية دار الآداب، بيروت، ص 57. وأبو القاسم سعد الله (2009)، «الشعر الشعبي الجزائري. من الإصلاح إلى الثورة» الطبعة الأولى طبع دار مزوار بالواد، ص4.

2: فاروق خورشيد(1992)، «الموروث الشعبي»، الطبعة الأولى، دار الشروق. بيروت، ص ص 12-13.

وطيب تيزيني(2008)، «مفهوم التراث العالمي: مدخل باتجاه التأسيس". مجلة عالم الفكر، العدد الرابع.

3: ميثاق أتينا ( 1931 )الصادر عن معهد التعاون للجمعية الدولية، يهدف للمحافظة على التراث الفني والأثري والمعالم المهمة كتراث عالمي لكل الإنسانية. ميثاق البندقية (1964) للحفاظ وترميم المواقع التراثية. هناك أيضا العديد من الاتفاقيات والتوصيات الأخرى كاتفاقية لاهاي وباريس : تهدفان لضمان استمرارية التراث واستدامته للأجيال اللاحقة.

4: نموذج دعوة المنظمات الدولية لحماية تماثيل بودا بباميان بأفغانستان التي فجرتها حركة طالبان سنة 2001

5: اتفاقيات اليونسكو التي قننت المحافظة على التراث العالمي : سنة 1972 اتفاقية المحافظة على الموروث العالمي، الثقافي و الطبيعي ( Convention pour la protection du patrimoine mondial, culturel et naturel)

– سنة 2003 اتفاقية إنقاذ التراث الثقافي اللامادي ( Convention pour la sauvegarde du patrimoine culturel immatériel )

– سنة 2005 اتفاقية الحماية و الرقي بتنوع الإبداع الثقافي ( Convention sur la protection et la promotion de la diversité des expressions culturelles)

6: إشارة إلى المحيط الأطلنطي حاليا

7: يطلق على الغرف التي تغطي الزقاق أو الدرب في جل المدن المغربية القديمة لفض« المصرية» و الممر المسقوف تحتها «صابة»

8: الأحياء العصرية وغير القانونية ودور الصفيح

9: 12 من أصل 34 مدينة مغربية قديمة تعاني من نزيف ديموغرافي ملحوظ.

10: على سبيل الذكر لا الحصر فمدينة فاس القديمة كان بها سعر المتر المربع سنة 1996 يقدر بحوالي 2300 درهم« حوالي 220.8دولار» ليصل سنة 2009 إلى قيمة تتراوح بين 10000 و 20000 درهم « ما بين 920 و 1900 دولار » ، ليتجاوز 30000 درهم «حوالي 2800 دولار » في السنة الموالية، و تجدر الإشارة إلى أن هذا السعر قد تراجع حاليا بأكثر من 33٪ بسبب الأزمة المالية التي عصفت باقتصاديات الدول الأوروبية.

11: عبارة عن دور تقليدية فسيحة تنتشر بالمدن القديمة، لها نوافذ مفتوحة على فناء داخلي به نافورة ماء أو حديقة صغيرة.

12: أحياء كان يقطنها اليهود المغاربة.

13: 11.65٪ من ساكنة المدن القديمة تعاني من الفقر حسب:

«Diagnostic de l'économie du patrimoine culturel au Maroc : Sa situation présente et les possibilités d'exploitation et de promotion des ressources qu'il recèle» MDG Achèvement. FUND, Octobre 2010.p 25.

14: مدينة بجبل زرهون، بها ضريح المولى إدريس بن عبد الله (المولى إدريس الأول أو الأكبر ) أول مؤسس للدولة الإسلامية بالمغرب الأقصى (172 هـ 789 م).

15: مدينة يعود تاريخ تأسيسها للمرحلة البونيقية، ازدهرت في الفترة الممتدة ما بين 25 ق م و 40 م، اتخذ منها جوبا و بطليموس ( ملوك أمازيغ حكموا المغرب خلال فترة الاحتلال الروماني) بعد سنة 40 م عاصمة لموريتانية الطنجية، و تظهر مدينة المولى إدريس في عمق الصورة.

16: تتمثل الخطوط الكبرى للإستراتيجية السياحية 2011 ـ 2020، في أنها :

- ستحدث ست وجهات سياحية جديدة إلى جانب تلك التي برمجت في مخطط 2010
- إضافة 200 ألف سرير
- خلق 470 ألف منصب شغل
- توظيف 100 مليار من الاستثمارات
- رفع العائدات السياحية من 60 مليار درهم، حاليا، إلى 140 مليار درهم، سنة 2020
- جلب حوالي 20 مليون من السياح و جعل المغرب ضمن الوجهات السياحية العشرين الأولى في العالم.

17: سجلماسة مدينة شيدت سنة 140هـ 757 م على يد الخوارج الصفرية ببلاد المغرب/ البصرة كانت تعرف أيضا بالحمراء و هي مدينة تجارية ازدهرت خلال حكم الدولة

الإدريسية ما بين 796 – 803 م الموافق لـ 180 – 197 هـ على مقربة من مدينة وزان الحالية / أبير (مدينة الوالدية حاليا ) قصبة أسسها البرتغاليون في القرن 15.

18 : يقدر عدد هذه المعالم التي تصنفها وزارة الثقافة تراثا وطنيا في الوقت الراهن 216 معلمة و موقع، و عددها يتزايد سنويا.

19 :إشارة إلى دولة المرينيين التي حكمت المغرب في الفترة الممتدة ما بين 1244م و 1465 م.

20: سنة 1981 تعرضت مدينة وليلي الأثرية الرومانية لسرقة تمثال من الرخام الوردي لإله الخمر باخوس.

21: جميع المواقع تفتقر لمحافظ باستثناء مدينتي وليلي و شالة اللتان تتوفران على محافظ للآثار كما عيين مؤخرا محافظ لموقعي بناصا و تاموسيدا .

22 : Diagnostic de l'économie du patrimoine culturel au Maroc, op. cit,p 11.

: بمنطقة أسيف ملول – إملشيل، بالأطلس الكبير الشرقي على ارتفاع يفوق 3000م و تظهر 23وسط الصورة قصبة أكدال.

24: تبرز الصورة ضهريج السواني الذي بناه المولى إسماعيل 1672 م – 1727 م

25: محاضرات ألقاها الأستاذ محمد آيت حمزة من المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية بكل من وارزازات بتاريخ 21-01-2012 خلال الندوة العلمية تحت عنوان :« درعة و تافيلالت: الثقافة و التاريخ و التنمية : أية استراتيجية مندمجة؟ » و بجامعة القاضي عياض بقلعة السراغنة خلال اليوم الدراسي بتاريخ 08-04-2012 تحت عنوان :« التراث المعماري المغربي بالجنوب ألواحي».

26: إشارة إلى فترة القرون الوسطى في أوروبا حيث انتشرت ظاهرة بناء القلاع « Les châteaux »

27: نظام يعتمد على القواد الذين يتم تعيينهم من طرف السلطان، و يتمتعون بسلطات مطلقة ، و كانت تمنح لهم صلاحية جمع الضرائب و إصدار الأحكام القضائية في المنازعات.

28: القايد التهامي المزواري الكلاوي، قائد قبائل الأطلس الكبير و كل الجنوب المغربي من 1912 إلى 1956.

29: يعتبر المحور المار عبر مدينة بومالن دادس بإقليم وارزازات على طول 35 كلم من أهم التجمعات السكنية الصحراوية الممتدة على طول جنبات الطريق المعبد ، و أصبح ينعت بـ « ميغالوبوليس دادس»

30: قصرايت بن حدو بواحات وارزازات الذي يتردد عليه في المتوسط حوالي 400 سائح يوميا و هو نفس عدد سكانه، و به صورت سلسلة جيمس بوند الشهيرة.

31: فندق دار الأحلام بسكورة كان في الأصل قصبة، و هو من أفخم الفنادق بالمنطقة (حوالي 800 دولار لليلة مبيت واحدة).

32: قصبة الباشا الكلاوي بآيت أورير.

33: قصبة تاوريرت بوارزازات

34: غرب دوار أولغازي في اتجاه آيت عبدي بمنطقة إملشيل بالأطلس الكبير الشرقي، شيد منذ حوالي 340 سنة.

35: بدوار أمشكيكين بالقرب من مدينة شتوكة آيت باها بسوس و عمره حوالي 763 سنة . الصورة الأولى : الأكادير من الداخل و يظهر وسط الصورة آخر أمناء هذا المخزن ، و الصورة الثانية موضع البناية

36: الحوار الوطني حول إعداد التراب 2000– ص 20

37: استطاعت فرنسا اعتماد على هذه المقاربة إحداث 41 قطب اقتصادي كشكل من أشكال إحداث مشاريع و برامج ترابية تتخذ من التراث منطلقا لها، بمجالات ترابية محددة جغرافيا، لها موارد تراثية متنوعة تؤهلها للعب دور المحرك الاقتصادي لخدمة التنمية .

38 : La Délégation interministérielle à l'Aménagement du Territoire et à l'Attractivité Régionale

39: بهدف حماية وتنمية المجالات القروية الغنية بتراثها الطبيعي والثقافي المعرض للخطر (Parc naturel régional)

40:خولت للجماعات المحلية إمكانية المساهمة في التعريف بتراثها وتدبيره بمعية الدولة انطلاقا من تطوير قوانين اللامركزية بفرنسا

(zones de protection du patrimoine architectural et urbain)

41: أسندت وزارة الثقافة تدبير المدن الحاملة لعلامة الجودة (LABEL) وبلدات الفن والتاريخ للجماعات المحلية التي ترغب في الانخراط في مسلسل تنشيط وتثمين التراث. ( Ville et Pays d'art et d'histoire )

42: يحيل مفهوم البلدة على حيز ترابي حامل لمشروع يتميز بتجانس جغرافي واقتصادي وثقافي واجتماعي.

43: الصادر سنة 1976

44: ينص الفصل 30 من الميثاق الجماعي لسنة 1976 على : استغلال الموارد البشرية والمادية المتوفرة- خلق شراكة متينة وفعالة مع الفاعلين الاقتصاديين و الاجتماعيين- إنشاء مرافق اقتصادية واجتماعية - التنسيق بين مختلف المتدخلين على الصعيد الجماعي- تشجيع الاستثمار والمبادرات الخاصة- تحسيس وتوعية السكان - اعتماد المقاربة التشاركية ودلك من أجل تحقيق تنمية شاملة ومندمجة ومستديمة.

45- جواد العمراني. (2004)، «الإنسان و التنمية، نقد التنمية: من الاغتراب الاقتصادي إلى محورية الإنسان و القيم »، مجلة معالم و آفاق، العدد السادس، ص .ص 7-17، ص 8.

46 : Houée P. (1992), «Le développement local rural entre directives et initiatives », Revu Géographie sociale, p.p. 293-301, p 294.

47-3 : 14 يونيو 1992

48 : O.M.T. (1999), Document intitulé : «Développement d'un tourisme durable.Guide à l'intention des planificateurs locaux ».

49 : O.M.T. (1999), Idem.

50 : Phlipponeau M (1982), «Géographie et action : introduction à la géographie appliquée». Edition Armand Colin, Paris .p 221.

[51]- Morin E. (1977),Le développement de la crise de développement, in le mythe du développement, (Sous-direction de Candido Mendès). Paris, Seuil,( p.p.241-260) .